

# A

الأمم المتحدة

Distr.  
GENERAL

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/5/VNM/1  
16 February 2009

ARABIC  
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة

جنيف، ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

التقرير الوطني المقدم وفقاً للفقرة ١٥ (أ) من مرفق  
قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥\*

فييت نام

\* لم تُحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية بالأمم المتحدة.

(A) GE.09-10866 300309 300309

## أولاً - المنهجية

### ألف - عملية الصياغة

١- أُعد هذا التقرير وفقاً للمبادئ التوجيهية الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لاستعراض أعمال حقوق الإنسان في فييت نام. وقد شكّلت لجنة للصياغة بمشاركة المؤسسات المعنية بحماية حقوق الإنسان وإعمالها وتعزيزها، وهي بالتحديد: مكتب الحكومة، وزارة العدل، وزارة الأمن العام، اللجنة الحكومية للشؤون الدينية (التابعة لوزارة الشؤون الداخلية)، وزارة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية، لجنة النهوض بالمرأة، وزارة الإعلام والاتصالات، وزارة التخطيط والاستثمار، اللجنة المعنية بالأقليات العرقية، محكمة الشعب العليا، ووزارة الشؤون الخارجية. وهذه الأخيرة هي الجهة التي تولت التنسيق.

### باء - عملية المشاورة

٢- ولإعداد التقرير، أرسلت فييت نام الوفود إلى الخارج لدراسة تجارب الدول في صياغة التقارير الوطنية المقدمة إلى عملية الاستعراض الدوري الشامل، كما حضرت حلقات العمل التدريبية ودورات الاستعراض الدوري الشامل التي نظمتها الأمم المتحدة. واستضافت فييت نام كذلك حلقات دراسية بمشاركة خبراء من الأمم المتحدة وممثلين لدول خضعت للاستعراض، وذلك لعرض آلية الاستعراض الدوري الشامل والتجارب في إعداد التقارير.

٣- وقد أُعد التقرير على نحو شامل بفضل الإسهامات الفعالة للهيئات الحكومية والمنظمات الجماهيرية والسلطات المحلية عن طريق الاجتماعات التشاورية. وقد أتاحت عملية التشاور فرصاً للحوار المفتوح والصريح بين لجنة الصياغة والمنظمات الجماهيرية، بما في ذلك اتحاد العمال الفيتنامي وجبهة الوطن الفيتنامية واتحاد الشباب الفيتنامي والاتحاد النسائي الفيتنامي واتحاد جمعيات الصداقة الفيتنامي ورابطة المحامين الفيتنامية ورابطة الصحفيين الفيتنامية واللجنة الفيتنامية للتضامن الكاثوليكي والطائفة البوذية الفيتنامية والرابطة الفيتنامية لحماية حقوق الطفل ورابطة المحاربين القدماء الفيتنامية ومعهد دراسات حقوق الإنسان ورابطة المزارعين والرابطة الفيتنامية لحماية المعوقين واليتامى.

## ثانياً - معلومات أساسية عن البلد

### ألف - نبذة عامة

٤- تغطي فييت نام، التي تضم ٦٤ من المقاطعات والمدن، مساحة تبلغ ٦١٦,٦ ٣٣١ كيلومتراً مربعاً تمتد بين خطي العرض ٢٣ درجة و٢٣ دقيقة شمالاً و٨ درجات و٢٧ دقيقة شمالاً. وتقع في شبه جزيرة الهند الصينية في جنوب شرق آسيا، وبها عدد كبير من الجزر والأرخبيلات. وطولها الجغرافي وتنوع أقاليمها هما السبب في تفرد ثقافتها وراثتها الثقافي، ولكن أيضاً في التحديات التي تواجه عملية حماية وإعمال حقوق الإنسان لكل فرد في فييت نام.

٥- وتحتل فييت نام التي يبلغ عدد سكانها ٨٦ مليون نسمة، يعيش ٧٥ في المائة منهم في المناطق الريفية، المرتبة ١٣ في العالم من حيث عدد السكان. وتضم فييت نام ٥٤ مجموعة عرقية، غالبيتها من الكين الذين يمثلون ٨٦ في المائة من

مجموع السكان، تعيش في وئام ولها هويتها الثقافية ولغاتها ومعتقداتها الخاصة بها. وقد اندمجت الأديان مثل البوذية والكاثوليكية والبروتستانتية والإسلام في المعتقدات المحلية للتعاقد أو لتأسيس أديان جديدة مشبعة بالخصائص الفيتنامية مثل كاو داي وهو هاو البوذية وتوان هيو انغيا. ونتيجة لذلك، أصبحت فييت نام بلداً متعدد الأعراق ومتعدد الأديان، وقد كان ذلك هو الأساس للوحدة الوطنية في فييت نام خلال ٢٠٠٠ سنة من البناء الوطني والدفاع ضد الغزو الأجنبي. كما أن هذه الخصوصية هي الأساس الذي ارتكزت عليه فييت نام في تنفيذ السياسات الرامية إلى تحسين الحياة المادية والروحية لشعبها والحفاظ على الهوية الثقافية وضمان الحق في التنمية والمساواة في الحقوق الإنسانية.

٦- وبعد ٣٠ سنة من الحروب، شرعت فييت نام في بناء الأمة وتنميتها في مواجهة معدلات فقر عالية واقتصاد مزق وهياكل أساسية ضعيفة، وكان عليها التصدي في الوقت نفسه لتركات الحرب (مثلاً، ضحايا الغاز البرتقالي والألغام الأرضية والقنابل التي لم تنفجر). ونتيجة لعملية الإصلاح المعروفة بـ "دوي موي" التي بدأت في عام ١٩٨٦، وصلت فييت نام إلى نقطة تحول في النمو الاقتصادي، فأعطت زحماً لتنمية البلد وحققَت تحسناً ملحوظاً في الرفاه المادي والروحي للشعب. إلا أن انتهاج سياسة اقتصاد السوق والانفتاح كان له آثار سلبية، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالفجوة بين الفقراء والأغنياء والتفاوت بين الحضر والريف وانخفاض معدل إدماج الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة. وهذه هي التحديات التي تواجه فييت نام في جهودها الرامية إلى تحقيق توازن بين زيادة النمو الاقتصادي وضمان الأمن الاجتماعي للشعب وتمتعه الكامل بالحريات الأساسية. وفي هذا السياق التاريخي والوطني والاجتماعي تحديداً سيجري الاستعراض الشامل لجهود فييت نام في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

## باء - نظام الحكم

٧- ظل الشعب الفيتنامي دائماً، طيلة الصراعات التي خاضها من أجل الاستقلال الوطني والحرية، معتزلاً بقيم حقوق الإنسان المقدسة، وعلى وجه الخصوص الحق في تقرير المصير وحرية كل فرد في تقرير مصيره والعيش بكرامة. وجميع هذه الحقوق نص عليها أول دستور للبلد في عام ١٩٤٦، وهو الدستور الذي أسفر عن ميلاد جمهورية فييت نام الديمقراطية المعروفة الآن بجمهورية فييت نام الاشتراكية. كما أن الدساتير المتعاقبة التي تطورت لتلبية المتطلبات الجديدة للتنمية الوطنية، وهي دساتير الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٨٠ وعلى وجه الخصوص ١٩٩٢ (المعدل في عام ٢٠٠١)، لم تعترف اعترافاً كاملاً بحقوق الإنسان والمواطنين وتكفلها امتثالاً للقانون الدولي فحسب، بل أكدت كذلك بوضوح أن فييت نام دولة الشعب التي يسود فيها حكم القانون بواسطة الشعب ولمصلحته، وأنها مسؤولة عن ضمان وتعزيز سيادة الشعب في جميع المجالات.

٨- ويحدد دستور عام ١٩٩٢ هيكل ومهام نظام الحكم. فالجمعية الوطنية هي أعلى هيئة لسلطة الدولة تمثل إرادة الشعب ورغبته. والجمعية ينتخبها الشعب ولها مهام دستورية وتشريعية ومهام أخرى مرتبطة بتخطيط السياسات للتنمية الوطنية والرقابة عليها. وتخضع عمليات جميع سلطات الدولة، بما في ذلك الحكومة والمحاكم والادعاء العام والرئيس، لرقابة الجمعية الوطنية. والحكومة هي الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في فييت نام والمسؤولة عن الإدارة الشاملة في جميع المجالات وعن تنفيذ الدستور والقوانين. والمجالس الشعبية هي سلطات الدولة المحلية المسؤولة عن تنفيذ الدستور والقوانين وإدارة جميع المجالات في المناطق الخاصة بها عن طريق اللجان

الشعبية - وهي الهيئات التنفيذية التي تنتخبها المجالس الشعبية. والمحاكم الشعبية ومكاتب الادعاء العام الشعبية، ذات المهام القضائية، مكلّفة بحماية حقوق الناس القانونية ومصالحهم.

٩- وعززت فييت نام باستمرار آلية رصد الهيئات داخل نظام الحكم والرقابة عليها، وبخاصة المهام التشريعية والرقابية للجمعية الوطنية من أجل زيادة فعالية مؤسسات الدولة وشفافيتها وديمقراطيتها. كما عززت الرقابة على نحو شامل في جميع المجالات التشريعية والتنفيذية والقضائية. وعززت وسائل الإعلام والمنظمات الجماهيرية الشفافية والديمقراطية داخل نظام الحكم. وأصبحت وسائل الإعلام في فييت نام منبرا للمنظمات الجماهيرية والشعب للتعبير عن الرأي، وهي حقاً قوة هامة للرصد والرقابة فيما يخص تنفيذ سلطات الدولة للسياسات والقوانين؛ وهي تسهم بالتالي على نحو إيجابي في محاربة الفساد في فييت نام. أما جبهة الوطن الفييتنامي فهي ائتلاف يضم المجموعات العرقية والسكانية كافة ويؤدي دوراً هاماً في الرقابة على أداء سلطات الدولة والنواب المنتخبين (المادة ٩ من دستور عام ١٩٩٢). وتشارك الجبهة كذلك في المشاورات بشأن الوثائق القانونية والسياسات التي تقترحها الدولة قبل اعتمادها. وتمثل آلية الرقابة الأنجع في مشاركة الشعب مباشرة بوسائل مثل الانتخابات والترشيح الذاتي وطرح الأسئلة في الهيئات المنتخبة والشكاوى والالتماسات وتعزيز الديمقراطية الشعبية.

### ثالثاً - حماية وتعزيز حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

١٠- ترى فييت نام أن الشعب يمثل، في آن معا، الهدف النهائي وقوة الدفع لأية سياسة متصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها يمثلان دائما سياسة الدولة الثابتة. ويكفل دستور عام ١٩٩٢، وهو القانون الأعلى للبلد، مساواة جميع المواطنين في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومساواتهم أمام القانون. ولكل مواطن الحق في المشاركة في إدارة الدولة والمجتمع، والحق في حرية الدين والمعتقد وحرية التنقل والإقامة على أرض فييت نام والحق في تقديم الشكاوى والالتماسات والحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية، وغير ذلك من الحقوق، بصرف النظر عن نوع الجنس والعنصر والدين. وعلى هذا الأساس، يعدد القانون الفييتنامي الحقوق المحددة وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية.

١١- وأدركت فييت نام، عن طريق الممارسة، أن حقوق الإنسان مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاستقلال والسلام والديمقراطية والتنمية. كما أن المحافظة على مناخ السلام والاستقرار منذ إعادة التوحيد الوطنية في عام ١٩٧٥ تشكل نجاحاً كبيراً وترسي أساساً متيناً لحماية وإعمال حقوق الإنسان في فييت نام. وفي أثناء عملية الإصلاح المعروفة باسم "دوي موي"، ركزت فييت نام على عمليات التكيف على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى برامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية من أجل مواصلة النمو وضمان الرفاه المادي والروحي لشعبها بصورة أفضل. وقد شكلت هذه الانجازات الأساس لإعمال حقوق الإنسان في جميع الميادين.

١٢- ويعترف المجتمع الدولي بفييت نام بوصفها بلداً من البلدان الرائدة في مجال الحد من الفقر. وقد ظلت مسألة الحد من الفقر، حقيقة، أهم أولويات الحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان في ضوء ظروف البلد والأهداف الإنمائية للألفية التي حددتها الأمم المتحدة. وبتنفيذ الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر، التي وافقت عليها الحكومة في أيار/مايو ٢٠٠٢ استناداً إلى استراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠،

انخفضت نسبة الفقر (وفقاً لخط الفقر الوطني) من ٥٨,١ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ١٤,٨٢ في المائة في عام ٢٠٠٧، وهو ما جعل فييت نام ضمن البلدان الأولى التي حققت الهدف الإنمائي للألفية المتصل بالحد من الفقر.

١٣- واتخذت الحكومة كذلك تدابير فعالة وشاملة لتنفيذ استراتيجية الإصلاح القضائي للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠ واستراتيجية تطوير النظام القانوني للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ (رؤية عام ٢٠٢٠) واستراتيجية التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ (التي تتضمن الأهداف الإنمائية للألفية). ومن شأن هذه التدابير، إلى جانب تعجيل الإصلاح الإداري وتكثيف تنفيذ الأنظمة الديمقراطية وتعزيز العدالة والأمن الاجتماعي، أن تعزز في الوقت نفسه وبشكل متسق جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للناس وفقاً للمصالح الوطنية ومصالح المجتمعات المحلية وظروف البلد الخاصة.

١٤- وتولي الحكومة اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية والأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم ضحايا الحرب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد وضعت الحكومة لكل واحدة من هذه الفئات سياسات ذات أولويات محددة لحمايتها ودعمها وتوفير فرص التطوير لها وتيسير إدماجها في المجتمع. وتتجلى الجهود التي بذلها البلد في هذا المجال في قانون عام ٢٠٠٦ للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته وقانون عام ٢٠٠٦ الخاص بالمساواة بين الجنسين وقانون عام ٢٠٠٧ الخاص بمنع ومكافحة العنف المتربلي. وتعكف الحكومة حالياً على صياغة مشروع قانون يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.

١٥- وبييت نام طرف في جميع معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية تقريباً، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أن فييت نام هي ثاني بلد في العالم وأول بلد في آسيا يوقع على اتفاقية حقوق الطفل. وصدق البلد كذلك على ١٧ اتفاقية من اتفاقيات منظمة العمل الدولية. ووقعت فييت نام على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وتنتظر في التوقيع على اتفاقية مناهضة التعذيب. وتم كذلك إصدار الوثائق القانونية المحلية أو تعديلها لتضمينها التزامات فييت نام بموجب المعاهدات الدولية التي هي طرف فيها ولعدم إعاقة تنفيذها (المادتان ٣ و ٨٢ من قانون عام ٢٠٠٨ الخاص بإصدار الوثائق القانونية المعيارية).

١٦- وتدعم فييت نام دائماً عمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما تتعاون بالكامل مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وفي عام ١٩٩٨، استقبلت فييت نام الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحرية الدين أو المعتقد، كما تعكف على اتخاذ الإجراءات المتصلة بدعوة المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم والمقرر الخاص المعني بالحقوق في الصحة والخير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقر المدقع. وتشارك فييت نام بنشاط في المناقشات الخاصة بإنشاء هيئة حقوق الإنسان التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، كما تشارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية عن حقوق الإنسان. وبدافع الرغبة في تشجيع الحوار والتعاون في مجال حقوق الإنسان، أنشأت فييت نام آليات للحوار مع عدد من البلدان والشركاء، وهي بالتحديد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأستراليا والنرويج وسويسرا، وقد حققت هذه الحوارات نتائج إيجابية. ومن حيث الممارسة، حققت فييت نام كثيراً من الإنجازات في جهودها الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان. وفيما يلي هذه الإنجازات:

## ألف - الحقوق المدنية والسياسية

١٧- إن الحق في العيش باستقلال وحرية والحق في تقرير المصير وحق الشخص في أن ينتخب ويرشح نفسه للانتخابات هي أهم حقوق الإنسان الأساسية. بيد أن الفيتناميين لم يعرفوا الاستمتاع بهذه الحقوق الأساسية سوى في عام ١٩٤٥ عندما ألقى الرئيس هوشي منه إعلان الاستقلال معلناً للعالم أن فييت نام بلد مستقل. ومنذ ذلك التاريخ، وعلى الرغم من الحروب التي استمرت عقوداً، أصبح تمتع كل فيتنامي بحقوقه الإنسانية، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية، مكفولاً على نحو شامل ومتزايد.

١٨- ويشكل تطوير وتعزيز النظام القانوني شرطاً أساسياً لحماية وتعزيز حقوق الإنسان. وانطلاقاً من هذا الفهم، فقد سنت فييت نام وعدلت، في الفترة الوجيزة التي مرت منذ عام ١٩٦٨، نحو ١٣٠٠٠ من القوانين واللوائح التي تحدد بالتفصيل الحقوق المدنية والسياسية. ويعترف دستور عام ١٩٩٢ اعترافاً كاملاً بجميع حقوق الإنسان (المادتان ٢ و ٥٠). وهذه الحقوق منصوص عليها في فصول الدستور ومواده، كما وردت الإشارة إليها في كثير من الوثائق القانونية الهامة، وبخاصة الوثائق المتصلة بالحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك القانون الخاص بتنظيم الجمعية الوطنية، وقانون انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية، وقانون تنظيم الحكومة، وقانون انتخاب أعضاء المجالس الشعبية، وقانون تنظيم المجالس الشعبية واللجان الشعبية، وقانون إنشاء محكمة الشعب، وقانون تنظيم مكتب الادعاء العام، والقانون المدني، وقانون الإجراءات المدنية، وقانون العقوبات، وقانون الإجراءات الجنائية، وقانون الصحافة، وقانون المطبوعات، وقانون الشكاوى والالتماسات، وقانون العفو، وقانون الأديان والمعتقدات. والمساواة وعدم التمييز (المادة ٥٢ من الدستور) هما المبدآن التوجيهيان لجميع الوثائق القانونية وركيزة هامة لضمان وتعزيز الحقوق في مجالات بعينها. وقد تضمنت الوثائق القانونية لفييت نام بالكامل الحقوق المدنية والسياسية المعترف بها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١٩- وتسعى فييت نام إلى إنشاء وتعزيز مؤسسات لضمان حقوق الإنسان في الممارسة. وقد اتخذت خطوات لتعزيز قدرة سلطات الدولة على إنفاذ القانون على نحو أفضل وضمان حقوق ومصالح جميع المواطنين. وأبرز تلك الخطوات دور الجمعية الوطنية في الرقابة على أداء سلطات الدولة واستقلال النظام القضائي وفعالية هيئات التحقيق التابعة للدولة والدور المعزز بشكل متزايد للمنظمات المتخصصة مثل اتحاد المحامين وجمعياتهم وكتابة العدل ومكاتب المساعدة القانونية. كما تعلق فييت نام أهمية أكبر على الدور الذي تؤديه المنظمات الجماهيرية، مثل الصليب الأحمر الفيتنامي واتحاد العمال والاتحاد النسائي واتحاد الشباب وجمعية المسنين، في جميع مناحي الحياة الاجتماعية.

٢٠- وتولي فييت نام اهتماماً خاصاً لضمان حق كل المواطنين في المشاركة، مباشرة أو عن طريق ممثليهم المنتخبين، في عملية إدارة الدولة والاجتماع. وتبين النسبة العالية لإقبال الناخبين (أكثر من ٩٩ في المائة) في انتخابات الجمعية الوطنية لدورتها الثانية عشرة في أيار/مايو ٢٠٠٧ مدى تزايد وعي الناس بحقوقهم وبدور الجمعية الوطنية في مساعدتهم في ممارسة هذه الحقوق. وفي أثناء كل دورة من دورات الجمعية الوطنية ينقل التلفزيون بالث مباشر جلسة طرح الأسئلة التي أصبحت منبراً ذا أهمية متنامية يتيح للشعب، من خلال ممثليه المنتخبين استجواب الحكومة بشأن سياساتها وعملها والتوصية باتخاذ تدابير لمواجهة التحديات.

٢١- ويُعتبر تعزيز سيادة الشعب على المستويات المحلية، حيث تُطبق سياسات الحكومة عملياً، الهدف النهائي والزخم الضروري لضمان نجاح الإصلاحات في فييت نام. وقد يسرت اللائحة الخاصة بالديمقراطية الشعبية، الصادرة في عام ١٩٩٨، مشاركة الشعب بفعالية في وضع السياسات وتنفيذها ورصدها، وحصلت بالتالي على الدعم الكامل من الشعب. وعزز الدور السيادي للسكان المحليين على الدوام. وقد أنشأت جميع الكوميونات والمناطق والبلدات مجالس التفتيش الشعبية، كما أصدرت ٣٧ مقاطعة من مجموع ٦٤ مقاطعة توجيهات إلى السلطات المحلية التابعة لها لإنشاء مجالس للإشراف على الاستثمارات العامة.

٢٢- وحظي الحق في تقديم الشكاوى والالتماسات بالاحترام والحماية. كما أُحرز تقدم كبير في التعامل مع الشكاوى والالتماسات. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٨، تمت تسوية ٨٣,٢ في المائة من الشكاوى والالتماسات المقدمة إلى الجهات الإدارية و٩٢,٥ في المائة من الشكاوى والالتماسات المقدمة إلى الهيئات المحلية المعنية بتنفيذ الأحكام. وينص القانون كذلك على التعويض المادي والمعنوي لمن أُدينوا خطأً.

٢٣- ويحمي كثير من القوانين واللوائح الحق في تكوين الجمعيات. فالمادة ٦٩ من دستور عام ١٩٩٢ والمرسوم 88/2003/NDCP الصادر في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٣ ينظمان عملية تكوين الجمعيات وتشغيلها وإدارتها. وتوجد حالياً ٣٨٠ جمعية تمارس نشاطها على نطاق البلد أو على مستوى المقاطعات أو المدن (مقابل ١١٥ جمعية في عام ١٩٩٠)؛ كما توجد ١٨ نقابة عمال قطاعية على المستوى الوطني، و٦٠٢٠ نقابة عمال محلية وآلاف الجمعيات والأندية التي تمارس نشاطها في جميع قطاعات المجتمع.

٢٤- ويوجد في فييت نام ٢٠ مليوناً من أتباع الأديان المختلفة، كما أن ٨٠ في المائة من السكان يؤمنون بعقائد. وتعتبر فييت نام أن الدين والمعتقد حاجة مشروعة، كما أنها تبذل جهوداً مستمرة لتهيئة ظروف أفضل للأنشطة المتصلة بالدين والمعتقد. وفي عام ٢٠٠٨، بلغ عدد الأديان الرئيسية ١٢ ديناً، من بينها البوذية والكاثوليكية والبروتستانتية التي لديها الأعداد الأكبر من الأتباع. وتُنظم الأنشطة الدينية، لا سيما الاحتفالات السنوية الهامة، تنظيمياً رسمياً بمشاركة مئات الآلاف من الأتباع. كما أن يوم فيساك الذي يحظى باعتراف الأمم المتحدة احتفل به بنجاح في هانوي في عام ٢٠٠٨. بمشاركة أكثر من ٤٠٠٠ بوذي من كبار الشخصيات الدينية والرهبان والراهبات، من بينهم ٢٠٠٠ جاءوا من ٧٤ بلداً وإقليمياً من كافة أنحاء العالم. وكثيراً ما يتم تجديد دور العبادة وبناء دور جديدة. كما يجري بانتظام توفير وزيادة الأنشطة التدريبية لكبار الشخصيات الدينية والرهبان والراهبات. ويُبعث الكثيرون إلى الخارج لمواصلة الدراسة في بلدان مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا والهند. وتشارك المنظمات الدينية في فييت نام بنشاط في كثير من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والصحية والإنسانية، مسهمة بذلك في تنمية البلد. كما أن العلاقات الدولية للمنظمات الدينية الفيتنامية آخذة في التوسع باستمرار، إذ يشارك الزعماء الدينيون في كثير من المحافل الدولية وحوارات الأديان والمعتقدات وتبادل الآراء بشأن المعتقدات والقواعد الدينية في المحافل الدينية الهامة مثل اجتماع القمة الآسيوية - الأوروبية واجتماعات رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

٢٥- ويتجلى تمتع الفيتناميين بحرية التعبير والصحافة والمعلومات في التطور السريع والمتنوع لوسائل الإعلام. وفي عام ٢٠٠٨، كانت هنالك أكثر من ٧٠٠ وكالة من صحفية تصدر ٨٥٠ مطبوعاً ونحو ١٥٠٠٠٠ من الصحفيين المرخص لهم، و٦٨ محطة إذاعة وتلفزيون - على مستوى المركز والمقاطعات - ومحطات تلفزيون رقمية

أرضية (٨٥ في المائة من الأسر المعيشية في فييت نام بإمكانها مشاهدة التلفزيون الفيتنامي)، و٨٠ صحيفة إلكترونية، وآلاف المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، و٥٥ من دار نشر. وأصبحت وسائط الإعلام في فييت نام متبراً يسمح للمنظمات الجماهيرية والشعب بالتعبير عن آرائهم، كما أنها حقاً عنصر قوي في رصد ومراقبة تنفيذ سلطات الدولة للسياسات والقوانين، لا سيما تلك المتصلة بحقوق الإنسان. وتُتاح للفيتناميين فرص متزايدة للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات المتطورة، وبخاصة الإنترنت التي يبلغ عدد مستخدميها نحو ٢٠ مليون شخص، وهو ما يمثل ٢٣,٥ في المائة من عدد السكان، أي أعلى من المتوسط الآسيوي البالغ ١٨ في المائة. وفضلاً عن وسائط الإعلام المحلية، يحصل الفيتناميون على خدمات عشرات الوكالات الصحفية وقنوات التلفزيون الأجنبية، بما في ذلك رويترز وهيئة الإذاعة البريطانية وصوت أمريكا والأسوشيتد برس ووكالة الأنباء الفرنسية وشبكة سي. إن. إن؛ كما يطلعون على كثير من الصحف والمجلات الدولية الكبرى.

٢٦- وتهدف سياسة فييت نام إلى كفالة حقوق الإنسان ومعاينة انتهاكات القانون بصرامة، لتهيئة بيئة صحية للمجتمع بأسره تحقق مصلحة جميع المواطنين. ومن أهداف السجن الهامة تهذيب المخالفين للقانون لكي يصبحوا أفراداً صالحين، والتمكين من إعادة إدماجهم مبكراً في المجتمع. ويجري بانتظام تحسين الأحوال في مراكز الاحتجاز وفي السجون لتلبية احتياجات التزلاء المادية والروحية على نحو أفضل. ويحمي القانون حقوق التزلاء الأساسية، بما في ذلك الحق في عدم الخضوع للقيود المادية والحق في الحياة والترفيه والحق في عدم التعرض للتعذيب. وتتنظر السلطات مرة سنوياً في أمر تخفيف عقوبات التزلاء الذين يقضون ثلث مدة العقوبة ويتميزون بحسن السلوك. وتمشياً مع تقاليد العفو والإنسانية تنظر الدولة في مناسبات الأعياد الرئيسية، في حالات التزلاء وتمنح العفو لأولئك الذين يستوفون شروط القانون الخاص بالعفو. فبمناسبة السنة القمرية ٢٠٠٩، أُطلق سراح أكثر من ١٥ ١٤٠ نزيلًا قبل إكمال فترة السجن.

٢٧- وتبين الإنجازات التي حققتها فييت نام في كفالة الحقوق المدنية والسياسية لشعبها التزامها القوي وجهودها المتواصلة في هذا الصدد، وبخاصة مع مراعاة المصاعب الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها. كما أنها تشكل أساساً هاماً لاستمرار فييت نام في ضمان الحقوق الأساسية لشعبها.

### باء - الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

٢٨- ظلت فييت نام حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي بلداً فقيراً يعاني ببطء النمو الاقتصادي وركود الإنتاج. وواجه الناس مصاعب جمّة، إذ كانت معدلات البطالة والامية مرتفعة، في حين لم يكن هناك إشباع لعدد كبير من احتياجاتهم المادية والمعنوية. وعلى الرغم من هذه المصاعب، كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدرجة في الدستور والقانون، وبمجردة في سياسات إنمائية وطنية محددة ومنفذة على أرض الواقع، وبخاصة منذ عملية الإصلاح المعروفة بـ "دوي موي".

٢٩- وبعد مرور أكثر من ٢٠ عاماً على بدء عملية "دوي موي"، تحققت إنجازات هامة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد نما الاقتصاد بمعدل مطرد ومرتفع بلغ في المتوسط ٧,٥ في المائة سنوياً. وشجعت جميع قطاعات الاقتصاد على النمو للمساهمة في التنمية الاقتصادية في البلد، لا سيما في توفير فرص العمل وتحسين نوعية الحياة. ولم تساعد الزيادة الحادة في مجموع الاستثمار الوطني في خلق زخم للتنمية الاقتصادية فحسب، بل ساعدت كذلك في تخفيف العبء الواقع عادة على ميزانية الدولة، وهو ما مكّن الحكومة من تركيز الموارد



على أولويات مثل التعليم والصحة وتنمية الهياكل الأساسية وتنمية الموارد البشرية والحد من الفقر وتقديم المساعدة للقطاعات التي تواجه بعض المصاعب.

٣٠- وتحسن النظام القانوني في فييت نام تدريجياً مع تقدم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد لكي يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتنمية اجتماعية وتحسن في رفاه الشعب. كما أن دستور عام ١٩٩٢ ومجموعة من القوانين، بما في ذلك قانون حماية الصحة لعام ١٩٨٩ وقانون العمل لعام ١٩٩٤ (المعدل في عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٦) وقانون التعليم لعام ١٩٩٨ (المعدل في عام ٢٠٠٥) وقانون الأراضي لعام ٢٠٠٣ وقانون الضمان الاجتماعي لعام ٢٠٠٦ وقانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته لعام ٢٠٠٦، قد وضعت إطاراً قانونياً واضحاً ومكتملاً نسبياً لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويُعتقد أن النظام القانوني لفييت نام يتمشي، في هذا المجال، مع المعايير الدولية، وأنه وضع أساساً متيناً للإصلاح الشامل في البلد.

٣١- وقد انتهجت فييت نام نظام اللامركزية فيما يخص سلطات إدارة الشؤون المالية والميزانية والاستثمار والرعاية الصحية والتعليم، لتمكين السلطات المحلية من العمل على نحو استباقي لوضع وتنفيذ السياسات الإنمائية التي تناسب الظروف المحلية المحددة. وأنشأت الحكومة اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة واللجنة المعنية بالمسنين ولجنة منع الفساد ومكافحته، لتقديم المشورة المتعلقة بالسياسات والحلول إلى الحكومة في المجالات ذات الصلة، والقيام بأنشطة المعلومات والاتصالات والتثقيف لتشجيع الشعب على دعم السياسات الحكومية والمشاركة في تنفيذها، ولرصد عملية تنفيذ هذه السياسات من جانب الهيئات الحكومية. وتؤدي المنظمات الجماهيرية مثل اتحاد العمال الفييتنامي والاتحاد النسائي الفييتنامي وجمعية المزارعين الفييتنامية دوراً متعاضداً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحسين حياة الشعب.

٣٢- وتقوم الحكومة الفييتنامية حالياً بتنفيذ استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ ورؤية عام ٢٠٢٠ بدمج الأهداف الإنمائية للألفية مع هدف إحداث تغييرات رئيسية فيما يخص الحد من الفقر، والإصلاحات في مجال التعليم والتدريب، وبناء ثقافة متطورة مشبعة بالهوية الوطنية، وحماية صحة الشعب ورعايتها، وخفض معدلات البطالة، وتطوير شبكة للضمان الاجتماعي، وتحقيق التماسك الاجتماعي المطرد.

٣٣- وتعتبر فييت نام الحد من الفقر على نحو شامل ومطرّد هدفاً رئيسياً من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعد ٢٠ سنة من الإصلاحات تحسنت حياة الشعب كثيراً. وارتفع متوسط دخل الفرد من أقل من ٢٠٠ دولار في عام ١٩٩٠ إلى ١٠٢٤ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٨. كما انخفضت نسبة الفقر، وفقاً لخط الفقر الوطني، من أكثر من ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. وقد رُفِعَ خط الفقر الوطني ليقترّب من خط الفقر الدولي.

٣٤- وترى فييت نام أن الاستثمار في التعليم والتدريب استثمار من أجل التنمية. وهناك زيادة سنوية في الاعتمادات المرصودة في الميزانية للتعليم، وهي تمثل الآن ٢٠ في المائة من نفقات ميزانية الدولة. وقد شيدّ البلد المزيد من المدارس في جميع أنحاء البلد. كما أنجزت فييت نام تعميم التعليم الابتدائي في عام ٢٠٠٠، أي قبل الموعد النهائي المحدد في الأهداف الإنمائية للألفية بـ ١٥ سنة. كما تسعى الآن لتعميم التعليم الإعدادي. وبنهاية عام ٢٠٠٧، حققت ٤٢ من مدن ومقاطعات فييت نام البالغ عددها ٦٣ الأهداف الوطنية الخاصة بتعميم التعليم الإعدادي. وتحتل فييت نام حالياً المركز رقم ٦٤ من ١٢٧ بلد وفقاً لتصنيف منظمة اليونسكو الخاص بتطوير التعليم.

٣٥- وتوفر فييت نام الظروف الضرورية للتمتع بالحق في الرعاية الصحية، مع إعطاء الأولوية للنساء والأطفال والأقليات العرقية. وقد ثبتت فعالية البرامج والسياسات الاستراتيجية المتصلة بتحصين الأطفال والمساعدة المتعلقة بالتأمين الصحي ومجانبة العلاج والفحص الطبيين للفقراء والأطفال دون سن ٦ سنوات، والوقاية من السل وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتها. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن ٥ سنوات من ٥٨ حالة وفاة من كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٢٥,٩ في عام ٢٠٠٧، في حين انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن سنة واحدة من ٣١ حالة وفاة من كل ١ ٠٠٠ من المواليد الأحياء في عام ٢٠٠١ إلى ١٦ في عام ٢٠٠٧. وانخفض معدل سوء التغذية بين الأطفال إلى ٢١,٢ في المائة في عام ٢٠٠٧ أما معدل وفيات الأمهات فقد انخفض من ٢٣٣ من كل ١٠٠ ٠٠٠ من ولادات الأحياء في عام ١٩٩٠ إلى ٧٥ في عام ٢٠٠٧. وتوجد عيادات صحية في كوميونات الأقليات العرقية ذات الأوضاع الصعبة جميعها تقريباً، بينما تتوفر الخدمات الصحية المجتمعية في معظم القرى، وهو ما يسهم بشكل كبير في الوقاية من كثير من الأمراض الفتاكة ومكافحتها، وفي تحسين صحة الشعب ونوعية حياته.

٣٦- وتنفذ فييت نام بنشاط برنامج الأهداف الوطني للتوظيف للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠ مع التركيز على منح قروض من أجل التوظيف عن طريق الصندوق الوطني للتوظيف ودعم المشاريع والمساعدة في تيسير أنشطة البحث عن فرص العمل. وفي الفترة من عام ٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨، وفر البرنامج ١٢,٤٤ مليون وظيفة جديدة، من بينها ٩,٣ ملايين وظيفة وفرتها برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأكثر من ٢,٦ مليون وظيفة عن طريق الصندوق الوطني للتوظيف. ومنذ ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وضعت فييت نام، لأول مرة، خطة للتأمين ضد البطالة لتقديم المزيد من المساعدة إلى الباحثين عن عمل. وتُعتبر هذه خطوة متقدمة من جانب فييت نام مقارنة بالبلدان التي هي في نفس مستوى التنمية.

٣٧- وينص دستور عام ١٩٩٢ على أن لكل مواطن الحق في المشاركة في إنتاج ونقد الأعمال الفنية والأدبية وغيرها من الأنشطة الثقافية (المادة ٦٠). وتم وضع وتنفيذ عدد من برامج الأهداف الوطنية المتصلة بالثقافة للوفاء على نحو أفضل بالحاجة الروحية المتزايدة. وبخلاف آليات وسياسات تشجيع جميع قطاعات الاقتصاد على الاستثمار في تطوير الثقافة، وضعت الحكومة سياسات لدعم المحافظة على الثقافة الوطنية التقليدية وتعزيزها، ولا سيما ثقافة الأقليات العرقية، بما في ذلك المحافظة على اللغات المنطوقة والمكتوبة. ونجحت فييت نام، حتى تاريخه، في بناء ثقافة متطورة مشبعة بالهوية الوطنية والوحدة في التنوع بين الأقليات العرقية البالغ عددها ٥٤ أقلية.

٣٨- وقد أسهمت إنجازات فييت نام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العشرين سنة الماضية إسهاماً كبيراً في كفالة الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها من حقوق المواطنين على نحو أفضل.

## جيم - حقوق الفئات الضعيفة

### ١- الأطفال

٣٩- فييت نام ملتزمة بحماية حقوق الطفل ومصالحه وتيسير ممارسة الطفل لهذه الحقوق، وذلك في المقام الأول عن طريق أحكام الدستور (المادة ٦٥) والعديد من الوثائق القانونية، بما في ذلك القانون المدني وقانون العقوبات وقانون

العمل وقانون التعليم وقانون الأراضي وقانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته وقانون المساواة بين الجنسين وقانون المساعدة القانونية وقانون منع العنف المتزلي وقانون المساعدة القضائية المتبادلة. وقد تضمن قانون حماية الطفل ورعايته وتعليمه المعدل في عام ٢٠٠٤، على وجه الخصوص، المبادئ الأساسية لاتفاقية حقوق الطفل التي دخلت فييت نام طرفاً فيها، مع التشديد على مبدأ عدم التمييز وضمان إيلاء الأولوية لمصالح الطفل الفضلى. ويعطي القانون الأطفال المزيد من الحقوق، بدءاً بالحقوق السلبية المتمثلة في رعايتهم وتنشئتهم وحمايتهم وانتهاءً بالحقوق الأكثر إيجابية مثل الحق في حرية التعبير والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية.

٤٠ - وتضم الهيئات والمنظمات المشاركة في حماية حقوق الطفل وزارة العمل والمعاقين والشؤون الاجتماعية، وجمعية فييت نام لحماية حقوق الطفل، وجمعية فييت نام لإغاثة الأطفال المعوقين، وجمعية فييت نام للمعوقين واليتامى. وتنشط هذه الهيئات على جميع المستويات في كافة أرجاء البلد.

٤١ - وقد حققت فييت نام إنجازات مشجعة فيما يخص كفالة حقوق الطفل ومصالحه. فبالإضافة إلى خطة العمل الوطنية الخاصة بالأطفال الفيتناميين للفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، أُدبجت مسألة حماية وتعزيز حقوق الطفل في استراتيجيات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما مكّن الأطفال من التمتع بحقوقهم بدرجة أكبر. كما نفذت فييت نام بفعالية برامج وتدابير الفحص والعلاج الطبيين المجانيين لخفض معدل وفيات الأطفال ومعدل سوء التغذية وسط الأطفال. وقد تسلم نحو ٤,٨ ملايين طفل، أي ما يمثل ٩٠ في المائة من الأطفال دون سن ٦ سنوات، بطاقات الرعاية الصحية المجانية. وشهد معدل الالتحاق بالمدارس في السن المقررة في زيادة مطردة، إذ بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٩٥,٠٤ في المائة في السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦، كما بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الإعدادية ٨٠,٣ في المائة. وانخفض في هذه الأثناء معدل التسرب من المدارس. ووُضعت سياسات تفضيلية لتقديم مساعدة أفضل للأطفال الفقراء وأطفال المهاجرين والأقليات العرقية. ويحصل الأطفال على خدمات ترفيه مأمونة وصحية. وتوجد مرافق ترفيهية للأطفال في ٤٠ في المائة من الكوميونات والدوائر وفي ٨٠,٣ في المائة من المناطق. كما تُخصص أقسام للأطفال في جميع مكاتب المقاطعات وفي ٣٠ في المائة من مكاتب المناطق. وتُتاح فرص للأطفال لتمكينهم من التعبير عن آرائهم والمشاركة في الأنشطة الثقافية والاجتماعية في المدارس وفي المجتمعات المحلية عن طريق المنتديات الوطنية والدولية، وجمعية المراهقين ونادي المرسلين الصغار.

٤٢ - بيد أنه لا تزال هنالك أوجه قصور فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الطفل نتيجة للتحديات التي يثيرها الاندماج في الاقتصاد الدولي وضعف الهياكل الأساسية ومحدودية قدرة المؤسسات ذات الصلة على تطوير وتنفيذ السياسات في مجال تعليم الطفل وحمايته ورعايته.

## ٢- المرأة

٤٣ - إن فييت نام ملتزمة بدعم النهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين، باعتباره أداة هامة لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة. ويتجلى هذا الالتزام في الدستور، والقانون الجنائي، والقانون المدني، وقانون العمل، وقانون التعليم، وقانون الأراضي، وقانون الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحتها، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون منع العنف المتزلي وعدد كبير آخر من الوثائق القانونية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. وتعمل فييت نام بنشاط على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة بحلول عام ٢٠١٠، وقد حققت عدداً كبيراً من

الأهداف المدرجة في هذه الاستراتيجية قبل الموعد المقرر. وأدرجت قضايا الجنسين في صُلب عدد كبير من الوثائق الوطنية الهامة وتحديدًا الاستراتيجية الشاملة للنمو والحد من الفقر، وخطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٠، واستراتيجيات أخرى للتنمية على المستوى القطاعي. وتعمل فييت نام حالياً على إعداد الاستراتيجية الوطنية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠.

٤٤- وتشمل الوكالات والمنظمات العاملة من أجل النهوض بالمرأة وزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية، واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة، والاتحاد النسائي الفيتنامي. وتعمل هذه الوكالات والمنظمات على الصعيد الوطني بجميع مستوياته.

٤٥- وسجّلت فييت نام إنجازات مشجعة في مجال ضمان حقوق المرأة. فالمرأة تمثل نسبة ٢٥,٧٦ في المائة من مجموع أعضاء الجمعية الوطنية لفترة ٢٠٠٧-٢٠١١، وتحتل بذلك المركز الرابع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتبلغ نسبة العاملات من النساء في سن العمل ٨٣ في المائة. وللمرأة وجود في كل وكالة إدارية ومؤسسة تابعة للدولة تقريباً حيث تبلغ نسبة النساء ٦٨,٧ في المائة من مجموع موظفي الحكومة و ٣٠ في المائة من أصحاب العمل. وتشارك المرأة أيضاً في العديد من المنظمات السياسية والاجتماعية، حيث تمثل نسبة ٣٠ في المائة من الأعضاء التنفيذيين لهذه المنظمات على مختلف المستويات. ويُسجّل اسم المرأة مع اسم زوجها في الشهادة الخاصة بحق استخدام الأرض/وشهادة ملكية المسكن. كما أنها تتساوى مع الرجل في الحقوق المتعلقة بالمواطنة. وتبلغ نسبة من يعرفن القراءة والكتابة من البالغات ٩١ في المائة وتمثل النساء نسبة ٣٠ في المائة من مجموع طلاب الدراسات العليا. ويبلغ متوسط العمر المتوقع للمرأة ٧٣ سنة مقابل ٧٠ سنة للرجل. وتحصل المرأة على إجازة أمومة مدفوعة الأجر بالكامل لمدة أربعة أشهر وتحصل على راتب شهر إضافي.

٤٦- ووفقاً لمؤشر التنمية البشرية، تحتل فييت نام المركز ١٠٥ من مجموع ١٧٧ بلداً بينما تحتل المركز ٩١ من مجموع ١٥٧ فيما يتعلق بمؤشر التنمية المرتبط بتمايز الجنسين. وفييت نام من البلدان التي قامت بوضع مقياس لتمكين المرأة وهي تحتل المركز ٥٢ من مجموع ٩٣. وقد أشار البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي إلى أن فييت نام هي من البلدان التي حققت أعلى معدلات مشاركة اقتصادية للمرأة في العالم، وهي من أكثر البلدان تقدماً فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتحتل مركزاً متقدماً في شرق آسيا لنجاحها في سدّ التفاوت بين الجنسين في الأعوام العشرين الماضية.

٤٧- أما فيما يتعلق بالسنوات القادمة، فإن فييت نام عازمة على التصدي لبعض المشاكل المتبقية مثل التمييز وسوء المعاملة والعنف ضد المرأة، والبغاء وعلى زيادة معدل مشاركة المرأة في الوكالات الإدارية على جميع المستويات.

### ٣- الأقليات العرقية

٤٨- تسعى فييت نام في سياستها العرقية الثابتة إلى تعزيز المساواة والوحدة والاحترام المتبادل والتعاون من أجل التنمية المشتركة. وهذه الأهداف مكرّسة في المواد ٥ و ٦ و ٣٩ و ١٣٣ من دستور عام ١٩٩٢ وفي وثائق قانونية أخرى مثل قانون الانتخاب للجمعية الوطنية، وقانون الجنسية، وقانون تشجيع الاستثمار المحلي، وقانون ميزانية الدولة، وقانون تكنولوجيا المعلومات، وقانون حماية الغابات، وقانون التعليم، وقانون النشر،

وقانون الشباب، وقانون حماية الطفل ورعايته وتعليمه، وقانون حماية الصحة العامة والرعاية الصحية، وقانون المساعدة القضائية المتبادلة، وقانون الزواج والأسرة، وقانون المساواة بين الجنسين، وقانون التدريب المهني.

٤٩- وتشمل الوكالات والمنظمات المعنية بضمان حقوق الأقليات العرقية لجنة شؤون الأقليات العرقية (وكالة على المستوى الوزاري)، والمجلس الاستشاري للشؤون العرقية، والاتحاد النسائي، والرابطة الفيتنامية لحماية حقوق الطفل. وجميعها تعمل على النطاق الوطني بجميع مستوياته.

٥٠- وتنفذ فييت نام حالياً برنامجين للأهداف الوطنية، هما برنامج المساعدة المعني بأراضي السكن والإنتاج والمياه المستخدمة في الأغراض المتزلية لصالح أسر الأقليات العرقية الفقيرة التي تعاني من الحرمان (البرنامج ١٣٤) وبرنامج التنمية الاقتصادية - الاجتماعية للمجتمعات المحلية التي تعاني من حرمان خاص في المناطق الجبلية والنائية والحدودية (البرنامج ١٣٥). وأدى تنفيذ هذين البرنامجين إلى تحسّن كبير في معيشة الناس، وبخاصة في المناطق النائية، وإلى تحسّن البنية التحتية ومن ثمّ تحسّن فرص الاستفادة بالعلم والتكنولوجيا في مجال الإنتاج، وزيادة الشعور بالواجب والمساهمة في التنمية وسدّ الفجوة فيما بين المناطق. وبالإضافة إلى ذلك، استحدثت حكومة فييت نام أيضاً سياسات بشأن دعم الأسعار والرسوم، ومنح القروض التفضيلية للأسر المعيشية للأقليات العرقية التي تعاني من حرمان خاص لتمويل الإنتاج والاستيطان، ودعم الأقليات العرقية المحدودة العدد، وتوفير ١٨ صحيفة ومجلة بالجمان لسكان المناطق المحرومة.

٥١- وحسّنت السياسات المشار إليها المساواة المتاحة للأقليات العرقية في جميع المجالات. فهناك تزايد مستمر في عدد أبناء الأقليات العرقية الذين يشغلون مناصب هامة في سلطات الدولة على المستويين الوطني والمحلي. وتضم الجمعية الوطنية الثانية عشرة ٨٧ نائباً من الأقليات العرقية، يمثلون نسبة ١٧,٦٥ في المائة. وانخفضت نسبة الأسر المعيشية الفقيرة داخل الأقليات العرقية انخفاضاً سريعاً بمتوسط تراوح بين ٣ و٥ في المائة سنوياً. وحصلت المناطق التي تعاني من حرمان خاص على استثمارات ضخمة في البنية التحتية: فنسبة ٩٦ في المائة من الكوميونات التي تعاني من حرمان خاص لديها طرق مرصوفة تصل إلى مركز الكوميونة؛ وتوفر الكهرباء بنسبة ١٠٠ في المائة في المناطق ٩٥ في المائة في الكوميونات. وتوجد مدرسة ابتدائية ودار حضانه في كل كوميونة؛ وتوجد بجميع المناطق مدارس ثانوية. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كانت نسبة ٧١ في المائة من الكوميونات التي تعاني من حرمان خاص قد أتمت تعميم التعليم الابتدائي ونسبة ٨٠ في المائة قد أتمت تعميم التعليم الإعدادي. وتوجد في جميع المقاطعات عيادات صحية وأطباء وموظفون طبيين؛ وتمت الوقاية من الأمراض المنتشرة في مناطق الأقليات العرقية والمناطق الجبلية، مثل الملاريا وتضخم الغدة الدرقية والجذام والسل، وشفاء المرضى منها؛ وسُجّل نجاح كبير في حماية الأم والطفل ومنحهما الرعاية الصحية، ومنع سوء التغذية.

٥٢- وتحرص فييت نام على صون وتنمية الثقافة التقليدية للأقليات العرقية. وقد اعترفت اليونسكو بثقافة منطقة هونغ في المرتفعات الوسطى، وهي تراث ثقافي بالغ القيمة للأقلية العرقية، واعتبرتها تراثاً ثقافياً غير مادي. وازداد الإقبال على صون واستخدام لغات الأقليات العرقية المنطوقة والمكتوبة. وتوجد في فييت نام ٣٠ كتاباً للأقليات العرقية. وقد وضعت وزارة التعليم والتدريب مقررات دراسية للغات ثماني أقليات عرقية، هي الخمير، وشام، والصينية، وإيدي، وجراي، وبانا، والتايلندية، وهامونغ، وهي المقررات التي أدخلت رسمياً في المدارس الابتدائية والثانوية للأقليات العرقية في ٢٥ مقاطعة توجد بها أعداد ضخمة من الأقليات العرقية. ويث تلغزيون فييت نام

برامج قناة VTV5 بعشر لغات عرقية؛ وقامت إذاعة صوت فييت نام بزيادة عدد ساعات البث وإنتاج ما يزيد على ٤٠٠٠ برنامج خاص بثلاث عشرة لغة عرقية، الأمر الذي يسر حصول الأقليات العرقية على المعلومات.

#### ٤- الأشخاص ذوو الإعاقة

٥٣- يوجد في فييت نام ٥,٢ ملايين شخص ذي إعاقة، يمثلون ٦,٦٣ في المائة من السكان. وتشجع فييت نام وتوفر ظروفاً مناسبة لذوي الإعاقة تسمح لهم بممارسة حياتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على قدم المساواة مع غيرهم، وتحقيق الاستقرار في حياتهم، والاندماج في المجتمع والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية. ويحصل ذوو الإعاقة على دعم من الدولة والمجتمع في مجال الرعاية الصحية وإعادة التأهيل وخلق فرص العمل المناسبة والتمتع بالحقوق الأخرى وفقاً للقانون. وهذه الحقوق مكرسة في دستور عام ١٩٩٢ كما تنص عليها قوانين هامة أخرى مثل قانون العمل، وقانون التعليم، وقانون التدريب المهني، وقانون حماية الطفل ورعايته وتعليمه، وقانون المساعدة القانونية، وقانون المعلومات والتكنولوجيا، والقانون المتعلق بذوي الإعاقة.

٥٤- وفييت نام من أولى البلدان التي قامت بوضع وتنفيذ خطة طويلة الأجل لذوي الإعاقة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وهي خطة وضعت أسسها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. ووقعت فييت نام على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتتخذ الترتيبات بنشاط للتصديق عليها. وأنشأت فييت نام نظاماً للوكالات والمنظمات العاملة على جميع المستويات في شتى أنحاء البلد لحماية حقوق ومصالح ذوي الإعاقة، يشمل وزارة العمل والمعوقين والشؤون الاجتماعية، والرابطة الفيتنامية لدعم المعوقين والأيتام، والرابطة الفيتنامية لإغاثة الأطفال المعوقين، ورابطة المكفوفين الفيتنامية، والرابطة الفيتنامية لضحايا الديوكسين، ولجنة التنسيق الوطنية المعنية بالإعاقة، والرابطة الفيتنامية لمؤسسات أعمال ذوي الإعاقة.

٥٥- وتوفر دولة فييت نام دائماً جميع الظروف المواتية لتحسين تمتع الفيتناميين المعوقين بحقوقهم بصورة مستمرة. ويحصل الأشخاص الذين يعانون من إعاقة شديدة، والجنود الجرحى، وضحايا الديوكسين، بمن فيهم الأطفال، على إعانات ورعاية من الدولة. وأنشئت شبكة لتوفير الرعاية الصحية وإعادة التأهيل لذوي الإعاقة على جميع المستويات. وفي السنوات العشر الأخيرة، حصل أكثر من ٣٠٠٠٠٠ شخص، منهم عشرات الأطفال، على إعادة تأهيل تقويمية وعلى أدوات تقويمية بالجمان، كما حصلوا على أجهزة مساعدة مثل الكرسي ذي العجلات والكراسي التي يدفعها أشخاص؛ وهناك مئات الآلاف من ذوي الإعاقة يغطيهم التأمين الصحي. وتقوم فييت نام حالياً بوضع نموذج تعليمي متكامل يحول الكتب الدراسية إلى لغة بريل ويضع نظام للغات الإشارة ونظام كتابة موحد للمكفوفين. وعدد الأطفال ذوي الإعاقة المقيدون بمدارس التعليم الثانوي وما بعد الثانوي يزداد سنوياً، ويتفوق عدد كبير منهم في دراسته. ويوجد حتى الآن ١٠٠ مركز مهني لذوي الإعاقة يتلقى فيها ٣٥٠٠٠ شخص تدريباً مهنيًا. وتم بناء وتعديل المنشآت العامة ومرافق النقل والمرافق الثقافية والرياضية بحيث تناسب ذوي الإعاقة. أما ضحايا الديوكسين، وهم مجموعة خاصة من المعوقين، فيحصلون على دعم من الدولة ومعها عدد كبير من المنظمات والأفراد الأجانب والوطنيين في الحياة والتعليم والعمل والرعاية الصحية وبلغت القيمة الإجمالية لهذا الدعم عشرات المليارات من الدولارات من الدونغ الفيتنامي.

٥٦- غير أن ذوي الإعاقة الفيتناميين، ولا سيما الفقراء، ما زالوا يواجهون عدداً كبيراً من أوجه الحرمان. فلا تزال هناك قيود كثيرة تعترض التدريب التعليمي والمهني لذوي الإعاقة. ولا يزال هناك تمييز ووصم في التعليم وأماكن العمل وفي أنشطة المجتمعات المحلية. وستسعى فييت نام إلى التغلب على هذه المشاكل في المستقبل.

## رابعاً - الإنجازات والتحديات

### ألف - الإنجازات

#### ١- الدرس الأول: جعل الناس محور التنمية الوطنية

٥٧- إن التنمية لا تكون مجدية إلا إذا كانت مسؤولية كل شخص وكانت تخدم كل شخص. فإذا كان الناس هم محور التنمية، يصبح النمو الاقتصادي وتنمية القوى العاملة وغير ذلك من المجالات الاجتماعية لصالح تطور الناس ورفاههم. ولذا فقد اعتبرت فييت نام دائماً الناس هدفاً للتنمية الوطنية ومحركاً لها في الوقت ذاته. فالناس هم محور جميع السياسات الإنمائية في فييت نام: التنمية الاقتصادية من أجل الناس؛ والنمو الاقتصادي المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتقدم الاجتماعي والعدالة في كل مرحلة وسياسة إنمائية؛ والنمو الاقتصادي المقترن بالتنمية الثقافية والتعليمية وتحسين معارف الناس وحماية البيئة.

٥٨- وأنشأت الجمعية الوطنية، أنشطتها التشريعية، إطاراً قانونياً للتنمية المستدامة والشاملة في البلد. وأنشأ الدستور والوثائق القانونية أهم المؤسسات، وحددت هذه الوثائق توجهات التنمية في الدولة، ونظمت كل ميدان من ميادين الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وضمنت التجانس بين النمو الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي والعدالة وحماية البيئة. وقامت حكومة فييت نام بتنفيذ استراتيجية لتطوير واستكمال النظام القانوني، واستراتيجية للإصلاح القضائي، وبرنامج للإصلاح الإداري، وغير ذلك، بغية تطوير واستكمال التشريعات المتعلقة بتنظيم عمل مؤسسات النظام السياسي وفقاً لهدف بناء دولة القانون بجهود الناس ومن أجل الناس وضمن حقوق الإنسان والحريات والديمقراطية لمواطنيها.

#### ٢- الدرس الثاني: لا يمكن فصل حقوق الإنسان

#### عن الاستقلال الوطني والسيادة الوطنية

٥٩- إن تمتع كل فرد بالحريات والحقوق الأساسية الأخرى مستحيل في بلد لم يحقق الاستقلال والحرية. فالاستقلال الوطني هو شرط وأساس حماية حقوق الإنسان. وتقدم الإنسان، بما في ذلك ضمان حقوق الإنسان، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتححر الوطني والتقدم الاجتماعي. والاستقلال الوطني هو شرط أساسي لاحترام حقوق الإنسان على أوسع نطاق وأكمل وجه.

٦٠- وأثبت الفيتناميون، بنضالهم الصامد والثابت الذي استمر قروناً، أن أقدس وأهم حقوق الإنسان هو الحق في الحياة باستقلال وحرية والحق في تقرير المصير. وتحولت فييت نام من بلد مستعمر وشبه إقطاعي إلى بلد مستقر وحر يلعب دوراً متزايد الأهمية في المنطقة وفي العالم. وتحول شعب فييت نام من شعب مستعبد إلى مالك حقيقي للبلد والمجتمع، يعيش باستقلال وحرية وديمقراطية في ظل حماية الدستور والقوانين لجميع حقوقه الإنسانية ولجميع

البشر. وينهض كل فييتنامي بدور نشط في تعزيز الديمقراطية لتفعيل قوة الوحدة الوطنية وقدرة الشعب على تحقيق التنمية الوطنية. وهذا إنجاز ضخم يبدأ فصلاً جديداً للتنمية في تاريخ الأمة الفييتنامية. وهذه هي أيضاً أهم إنجازات الديمقراطية وحقوق الإنسان التي حققها الفييتناميون.

### ٣- الدرس الثالث: التوفيق بين القيم العالمية لحقوق الإنسان وخصوصية الدولة وتعزيز التعاون وحوار حقوق الإنسان على الصعيد الدولي

٦١- إن فييت نام التي عانت من عدة حروب عدوانية - وهي أخطر انتهاكات حقوق الإنسان، تدرك تماماً أن حقوق الإنسان تتسم بالعالمية لأنها تعكس الآمال المشتركة للبشر على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، كما تتسم بالخصوصية التي تميز كل مجتمع وكل جماعة. وتؤمن فييت نام بأن ممارسة حقوق الإنسان مرتبطة دائماً بالتاريخ والتقاليد وبمستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية لبلد من البلدان. ولهذا فإنه في عالم متزايد التنوع، في تناول ومعالجة قضية حقوق الإنسان، لا بد من التوفيق بين المعايير والمبادئ المشتركة للقانون الدولي والظروف التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة والقيم الثقافية والدينية والعقائدية، بالإضافة إلى أعرف كل دولة وكل منطقة.

٦٢- وفييت نام باعتبارها بلداً متنوع الأعراق والأديان وذا اقتصاد نام انطلق من مستوى ضعيف وعليه التغلب على الآثار الوخيمة التي خلفتها الحروب، يولي حماية حقوق الإنسان وممارستها أولويات محددة وفقاً للحالة السائدة في البلد: فتركيز الدولة ينصب على برامج الحد من الفقر والرعاية الصحية والتعليم؛ وتحظى تنمية المناطق النائية ومناطق الأقليات العرقية بأولويات خاصة؛ ويجري تعزيز احترام الأديان والمعتقدات وفقاً لمصالح المجتمع والواجب تجاه هذا المجتمع؛ وتُحترم العلاقة بين الأعراق والأديان وتُعالج معالجة متسقة؛ وتتطور وسائل الإعلام تطوراً سريعاً، شكلاً ومضموناً لتوفير ضمانات أفضل لحرية التعبير والصحافة والإعلام في فييت نام.

٦٣- وتحترم فييت نام عالمية حقوق الإنسان، ولذا فقد انضمت إلى المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان وغيرها من المعاهدات الدولية المتعلقة بهذا الميدان جميعها تقريباً، وهي تفي بالتزاماتها بجدية. ويعترف المجتمع الدولي بهذا الجهد الكبير الذي تبذله فييت نام ويقدره. وتدرك فييت نام تماماً أن تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان هو مسؤولية الدولة الطرف في المقام الأول.

٦٤- وتولي فييت نام أهمية كبيرة للحوار والتعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان. فهذا شرط للاندماج في المجتمع الدولي كما أنه يتيح فرصة لتحسين التفاهم المتبادل. وقد أتاح الحوار والتعاون الدولي لأصدقاء فييت نام وللمجتمع الدولي فهم الأوضاع الحقيقية في فييت نام فهماً أفضل، كما أتاح لفييت نام التعلم من تجربة البلدان الأخرى في مجال تطوير التشريعات وإنفاذ القوانين لتحسين أعمال حقوق الإنسان في فييت نام ومن ثم خدمة قضية تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة وفي العالم.



#### ٤- الدرس الرابع: الحفاظ على الاستقرار السياسي وتعزيز التنمية الاقتصادية مع ضمان الأمن الاجتماعي

٦٥- إن الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للبلد في جميع الأحوال هو المهمة الرئيسية والضرورة الحيوية لكل دولة. ولا يمكن تحقيق التنمية إلا في ظل الاستقرار الاجتماعي والسياسي. فبدون الاستقرار، لا تستطيع الدول تحقيق التنمية وسيؤدي ذلك إلى تراجعها وسيكون عليها دفع ثمناً باهظاً للانعكاش والبقاء. وللحفاظ على الاستقرار السياسي والاجتماعي الوطني، تولى فييت نام أهمية للتنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين جميع الجوانب المتصلة برفاه الناس، وحماية النظام الإيكولوجي؛ وتعزيز ثقافة متقدمة تقترن بهوية وطنية قوية؛ وتطوير نظام تقدمي للضمان الاجتماعي يكفل النماء التام والمتجانس لجميع الناس.

٦٦- وظلت سياسات التنمية في فييت نام تجمع دائماً بين النمو الاقتصادي والتنمية الثقافية والبشرية الشاملة بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والعدالة. ولذا فقد شهد الاقتصاد معدل نمو مرتفعاً ومتواصلاً لعدة سنوات وتجاوز متوسطه ٧,٥ في المائة سنوياً؛ وتحسن مركز فييت نام تحسناً متزايداً وفقاً لمؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية المرتبط بتمايز الجنسين. وتحتل فييت نام حالياً المركز ٦٤ من مجموع ١٢٧ بلداً في قائمة اليونسكو الخاصة بتطوير التعليم. وعلى الرغم من أن فييت نام بلد نام يبلغ متوسط نصيب الفرد فيه من الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة، فإنه ينفق نسبة ١٥ في المائة من الميزانية الوطنية على خدمات الصحة العامة والتعليم. فالحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، والتنمية الاقتصادية المقترنة بالضمان الاجتماعي شرط لتحقيق التنمية البشرية المستدامة في فييت نام.

#### ٥- الدرس الخامس: تحسين وعي الناس وقدرتهم على التمتع بحقوق الإنسان

٦٧- إن كل فرد هو المستهدف بفوائد حقوق الإنسان وهو ذاته الذي يمارسها. وتولي فييت نام أهمية للتوعية بمسألة التمتع بحقوق الإنسان وفقاً للقانون.

٦٨- وهناك رقابة شعبية يعززها وضوح وشفافية أنشطة الحكومة والجمعية الوطنية. فجلسات الجمعية الوطنية، وبخاصة جلسات توجيه الأسئلة، تنقل بالث التلفزيوني المباشر، الأمر الذي يساعد الناس على المشاركة بنشاط في الحياة السياسية للبلد. كما أن التشاور مع الناس بشأن مشاريع القوانين والسياسات يجري على نطاق واسع حالياً.

٦٩- وقامت الدولة بسن وتعديل الوثائق القانونية لتمكين جبهة الوطن والمنظمات الجماهيرية من القيام بدور نشط في الرقابة الاجتماعية والنقد. وقامت سلطات الدولة بزيادة الاتصالات والحوار المباشر مع الناس كما أنها تستمع باستمرار إلى ردود أفعال الناس بشأن القضايا التي تهمهم. ونفذ عدد من البرامج الوطنية لتقديم المساعدة القانونية المجانية إلى الناس الذين يشكل الفقراء والمحرومون نسبة ٩٨ في المائة منهم، في المناطق النائية ومناطق الأقليات العرقية، بغية حماية مصالحهم المشروعة ومساعدتهم في الوقت ذاته على تحسين وعيهم بالقانون، وتحسين استعدادهم لاحترام القانون والتقيده به. وتطورت الصحافة بشدة لتضمن على نحو أفضل حق الناس في الحصول على المعلومات وأصبحت منبراً يسمح للناس بالتأثير والمشاركة على نحو فعال في وضع السياسات والقوانين العملية المناسبة.

٧٠- وقامت فييت نام بسنّ عدد من القوانين وتعديلها عدة مرات، ومن أمثلة هذه القوانين قانون انتخاب النواب في الجمعية الوطنية، وقانون انتخاب أعضاء مجلس الشعب، وقانون الصحافة وقانون الشكاوى والالتماسات. وإذا كان الغرض من هذه القوانين هو حماية وإعمال حقوق المواطنين، فإنها توفر أيضاً أداة تسمح للناس بممارسة حقهم في المشاركة في الحياة السياسية.

### باء - الصعوبات والتحديات

٧١- حققت عملية الإصلاح في فييت نام، خلال فترة تجاوزت ٢٠ عاماً، تغييرات هامة في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، فمكنت الفيتناميين من التمتع الكامل بحقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال فييت نام تواجه عدداً كبيراً من الصعوبات والتحديات.

٧٢- فأولاً، لا يزال النظام القانوني الفيتنامي بوجه عام، والنظام القانوني في ميدان حقوق الإنسان بوجه خاص، يشوبهما عدم الاتساق والتداخل والتعارض من عدة نواحٍ، الأمر الذي تنجم عنه صعوبات، بل سوء تفسير في التطبيق والإنفاذ على مستوى القاعدة الشعبية. وتلك هي العقبة الرئيسية التي تعترض تطور المجتمع وممارسة حقوق الإنسان. وفي ضوء هذا التحدي، تقوم الحكومة الفيتنامية حالياً بتنفيذ استراتيجية لتطوير النظام القانوني خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ مع وضع رؤية للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٠. وتركز الاستراتيجية في المقام الأول على استعراض مجمل نظام القوانين المعيارية لإزالة القوانين المتداخلة، أو المتعارضة أو التي لم تعد سارية وضمان دستورية القوانين واتساقها وقابليتها للإنفاذ ووضوحها وشفافيتها وسهولة الاطلاع عليها.

٧٣- وثانياً، تتجاوز مساحة فييت نام ٢٠٠٠ كيلومتر من الشمال إلى الجنوب وتغطي الجبال والهضاب ثلاثة أرباع هذه المساحة. أما السكان فهم متفرقون في مناطق شتى متباينة اللغات والعادات والتقاليد وظروف المعيشة. ويواجه الناس الذين يعيشون في المناطق النائية والجبلية، والأقليات العرقية، صعوبات في الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وخدمات الإعلام، ولذا لا يوجد لديهم وعي كافٍ بالقوانين والسياسات ولا قدرات كافية على التقيد بالقوانين. وهذا الأمر يعرقل الجهود التي تبذلها السلطات الحكومية الوطنية والمحلية لوضع وتنفيذ سياسات محددة تضمن الحقوق وتحسن مستويات المعيشة من الناحية المادية والروحية وتحد من الفجوة الإنمائية بين الريف والحضر وبين المناطق الجبلية ومناطق الأراضي المنخفضة.

٧٤- وثالثاً، على الرغم من النمو الاقتصادي السريع والمتواصل الذي حدث في السنوات الأخيرة، تظل فييت نام بلداً فقيراً بدأ نموه من مستوى ضعيف. وبعض فئات سكانه، وبخاصة الفئات التي تعيش في المناطق النائية والجبلية والمنكوبة بالكوارث، لا تزال تعاني حرماناً كبيراً من أسباب العيش. وعلى الرغم من الأولوية التي تمنحها الحكومة في سياساتها لتنمية المناطق التي تعاني حرماناً خاصاً، مثل البرنامج ١٣٤ والبرنامج ١٣٥، فإن مرافق الرعاية الصحية والتعليم والثقافة والإعلام غير كافية على الإطلاق في أماكن كثيرة بسبب قلة الموارد، الأمر الذي يؤثر على التمتع الكامل بحقوق الإنسان.

٧٥- ورابعاً، يثير الانتقال إلى اقتصاد السوق قضايا اجتماعية تبعث على القلق، وتشمل زيادة البطالة، وحدوث فجوة غنى وفقير كبيرة بين المجموعات والمناطق، وزيادة إدمان المخدرات، والبلغاء وحالات الإصابة

بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتزايد حوادث الطرق، وتدهور البيئة. ولا تزال العادات والتقاليد المحلية والقوالب النمطية المستمرة تتسبب في التفاوت بين الجنسين، وبخاصة في عقلية الناس. ولا تزال هناك مواقف قائمة على تفوق الذكور، وتمييز وعنف مترلي ضد المرأة، وبخاصة في الحالات التي ينخفض فيها مستوى الوعي. وهذه المشاكل لا تضر بتمتع الناس بحقوقهم، وبخاصة الحق في الحياة وحقوق الفئات الضعيفة، فحسب بل تشكل تحدياً أمام السلطات الحكومة عند وضع وتنفيذ السياسات لتحسين الرفاه المادي والروحي للناس.

٧٦- وخامساً، أحدثت التغيرات التي شهدتها العالم آثاراً سلبية على فييت نام. فلا تزال الأمراض والأوبئة متفشية وتؤدي تعقيدها الكثيرة، مقترنة بتغير المناخ، وبخاصة الاحترار العالمي وارتفاع منسوب البحر إلى تفاقم الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية مثل العواصف الاستوائية والفيضانات والجفاف. وهذه التحديات لا تؤثر تأثيراً مباشراً على كل شخص فحسب، بل تبتد أيضاً موارد البلد وتحد من فعالية السياسات المتعلقة بتعزيز التنمية البشرية.

٧٧- وسادساً، تفتقر فئات معينة من موظفي الخدمة العامة على المستويين الوطني والمحلي إلى الوعي الكافي بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، والتزامات فييت نام بموجب المعاهدات، وحتى الوعي بالقوانين والسياسات الوطنية. ونتيجة لذلك، حدثت حالات تسبب فيها الإهمال في انتهاكات أضرت بتمتع الناس بحقوقهم.

## خامساً - الأولويات والالتزامات الوطنية

### ألف - الأولويات الوطنية

٧٨- للتغلب على التحديات المذكورة وتحقيق مزيد من التقدم في ضمان حقوق الشعب، حددت فييت نام عدداً من الأولويات للسنوات الخمس القادمة.

٧٩- ويظل الحد من الفقر يتصدر أولويات الحكومة. وفييت نام هي من أولى البلدان التي حققت الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بالحد من الفقر، قبل الموعد المقرر بعشر سنوات. غير أن هذا التقدم ينبغي أن يستمر. وستبذل فييت نام جهوداً في السنوات القادمة للإسراع في الحد من الفقر، وتدعيم إنجازاتها السابقة، وتحسين ظروف المعيشة والإنتاج للأسر المعيشية الفقيرة، وتضييق فجوة الدخل ومستويات المعيشة الآخذة في الاتساع بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، وبين مناطق الجبال ومناطق السهول. ووضعت فييت نام برنامج الأهداف الوطني للحد من الفقر، للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠، بميزانية بلغت ٤٣ ٠٠٠ مليار دونغ فييتنامي، ومنحت فيه الأولوية للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والأقليات العرقية والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة.

٨٠- ويشمل البرنامج الوطني للتوظيف أهدافاً لضمان توظيف ٤٩,٥ مليون عامل وخلق ٨ ملايين فرص عمل جديدة في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠١٠، وتخفيض معدل البطالة الحضرية إلى أقل من ٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. ولتحقيق ذلك، تقوم فييت نام بتنفيذ مشاريع للالتئمان من أجل توفير فرص العمل، وتساعد العمال في الحصول على فرص عمل في الخارج وتشجع تنمية سوق العمل.

٨١- وستواصل فييت نام الإصلاحات القانونية والإدارية لمنع ومكافحة الممارسات البيروقراطية والفساد والتبذير بالإضافة إلى تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون.

٨٢- واعتمدت فييت نام استراتيجية تطوير النظام القانوني بغية إنشاء نظام قانوني موحد ومتسق وقابل للتطبيق وحر وشفاف ولبناء دولة سيادة القانون بالناس ومن أجل الناس. ومحور تركيز هذه الاستراتيجية هو تدعيم الأساس القانوني لمساءلة سلطات الدولة في مجال تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي دخلت فييت نام طرفاً فيها؛ وتحسين النظام الخاص بحماية الدولة لحقوق مواطنيها ومصالحهم المشروعة، ومساءلة سلطات الدولة، وبخاصة المحاكم؛ وتحسين الأساس القانوني لدور الرقابة الذي تمارسه الهيئات المنتخبة والمواطنون فيما يتعلق بأنشطة سلطات الدولة وترسيخ سياسات العدالة الاجتماعية لضمان انتفاع كل مواطن بالخدمات العامة والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي والإعانة الاجتماعية وبرامج الحد من الفقر.

٨٣- واعتمدت فييت نام أيضاً استراتيجية الإصلاح القضائي للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ وهي الاستراتيجية التي تهدف إلى إقامة نظام قضائي سليم وقوي وديمقراطي وصارم وعادل وفعال وكفاء بالوسائل الرئيسية التالية:

(أ) تطوير النظام القانوني المتعلق بالمساعدة القانونية لتلبية الطلب المتزايد والمتنوع على المساعدة القانونية؛

(ب) إصلاح الإجراءات القضائية لضمان الديمقراطية والعدالة والانفتاح والشفافية والاتساق، مع ضمان مشاركة الأطراف المعنية ونوعية الدعاوى المنظورة أمام المحاكم؛

(ج) تحسين القوانين الجنائية بغية الحد من أحكام الإعدام وتقييد تطبيقها في حدود عدد أقل من الجرائم البالغة الخطورة وتحميل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين أو من يستغلون نفوذهم المسؤولية الجنائية بشكل صارم.

٨٤- وتواصل فييت نام منح الأولوية للرعاية الصحية وتحسين الأحوال المادية للناس، بما في ذلك الوقاية من الأمراض المعدية والأوبئة ومكافحتها، وكشف حالات تفشي الأمراض ومكافحتها مبكراً، والتوعية بالرعاية الصحية، وتحسين فرص الجميع في الحصول على المياه النظيفة وخدمات الإصحاح، مع منح الأولوية في تقديم الدعم للفقراء والمستحقين لهذا الدعم والأقليات العرقية والمناطق التي تعاني حرماناً خاصاً، وضمان الأمن الغذائي وفقاً للمعايير الإقليمية والدولية، والحد من إدمان المخدرات والقضاء عليه تدريجياً. وسيستمر تنفيذ برامج الأهداف الوطنية المتعلقة بالوقاية من بعض الأمراض السارية الخطيرة وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبالسكان وتنظيم الأسرة، وبالمياه النظيفة والبيئة الريفية النظيفة (بميزانية إجمالية تتجاوز ٢٢ ٠٠٠ مليار دونغ فيتنامي)، وبالسلامة الغذائية (بميزانية إجمالية تبلغ ١ ٠٠٠ مليار دونغ فيتنامي) وبمخدرات ومكافحتها للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠.

٨٥- وتمنح فييت نام الأولوية أيضاً إلى إنشاء شبكة للضمان الاجتماعي والتصدي للآثار السلبية لاقتصاد السوق. ويشمل هذا تنويع خطط الضمان الاجتماعي، والاهتمام بالرفاه المادي والروحي للفئات الضعيفة، بمن فيها الفقراء والنساء والأطفال والمسنون والأشخاص ذوو الإعاقة وأبناء الأقليات العرقية.

٨٦- وتشمل أولويات فييت نام أيضاً تعليم الشباب وتدريب القوى العاملة وتزويدها بالمعرفة والمهارات والتصميم للتقدم في مجال العلم والتكنولوجيا، وبناء قوة من العمال المهرة والخبراء والعلماء ومنظمي المشاريع والمدراء.

٨٧- ويشمل برنامج الأهداف الوطني للتعليم والتدريب للفترة الممتدة حتى عام ٢٠١٠ سبعة مشاريع لتوفير التعليم الإعدادي للجميع وإصلاح المقررات الدراسية والكتب الدراسية والمواد التعليمية، وتدريب الموظفين المعنيين بتكنولوجيا المعلومات؛ وإدخال تكنولوجيا المعلومات في المدارس، وتدريب المعلمين والموظفين الإداريين، ودعم التعليم في المناطق الجبلية ومناطق الأقليات العرقية والفقراء، وتحسين المرافق المدرسية وتعزيز قدرات التدريب المهني. وتقدر ميزانية هذه المشاريع بمبلغ ٢٠ ٢٧٠ مليار دونغ فيتنامي، تموّل معظمها من ميزانية الدولة.

### باء - الالتزامات

٨٨- تدرك فييت نام أن عملية تعزيز وحماية حقوق الإنسان هي عملية مستمرة تتطلب اهتماماً دائماً من الدولة، ولذا فإنها ملتزمة بمواصلة العمل مع البلدان الأخرى والأمم المتحدة ووكالاتها لضمان تحسين التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل متزايد في أراضيها وفي العالم. وتشمل هذه الالتزامات ما يلي:

(أ) فيما يتعلق بالمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان: النظر في سحب تحفظاتها على المادة ٥ من البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية؛ والنظر في الانضمام إلى عدد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية واتفاقية مناهضة التعذيب؛ والتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكول منع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، وقمعه والمعاقبة عليه؛

(ب) فيما يتعلق بالتعاون مع آليات حقوق الإنسان: الوفاء بالالتزامات بموجب المعاهدات الدولية التي دخلت فييت نام طرفاً فيها؛ والمشاركة النشطة في عدد من آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان، واللجنة الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ واستمرار الحوار المتعلق بحقوق الإنسان مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية؛ والنظر في دعوة المقرر الخاص المعني بالحقوق في الغذاء، والخبير المستقل المعني بمسألة حقوق الإنسان والفقير المدقع، والمقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، والخبير المستقل المعني بآثار الديون الخارجية وغيرها من الالتزامات المالية الدولية ذات الصلة على التمتع الكامل بحقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لزيارة فييت نام في المستقبل القريب لفهم حالة البلد على نحو أفضل ومساعدة فييت نام في ضمان حقوق الإنسان بشكل أفضل في هذه المجالات؛

(ج) فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان على أرض الواقع: استمرار الإصلاح الإداري، وتحسين الأطر القانونية والمؤسسية بغية تدعيم سيادة القانون، وضمان سيطرة المواطنين بشكل أفضل وحصولهم على المساعدة القانونية؛

١٠- الحد من الفقر على نطاق أوسع ومنح الأولوية لتوفير فرص العمل، وتحسين الدخل، وتطوير شبكة الضمان الاجتماعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية للفقراء والفئات الضعيفة ولسكان المناطق الجبلية والمناطق النائية؛

٢٠- تعميم التعليم الإعدادي؛

- ٣٤ توجيه الاهتمام اللازم إلى منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال، وتدعيم التثقيف والإعلام في مجال القضاء على التمييز ضد ضحايا الاتجار وتوفير فرص العمل والدخل لهؤلاء الضحايا؛ وإيجاد حل لقضايا عمل الأطفال وأطفال الشوارع وممارسة العنف ضد الأطفال؛ وتوثيق التعاون مع البلدان الأخرى، وبخاصة بلدان المنطقة، في مجال مكافحة الاتجار في النساء والأطفال والجريمة عبر الوطنية؛
- ٤٤ مواصلة التحصين الوطني ضد سبعة أمراض تصيب الأطفال، والحملات الإعلامية المتعلقة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإعطاء اهتمام متزايد لصحة الأم والطفل، والصحة الإنجابية وتخفيض نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية؛
- ٥٤ تدعيم السياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين والحملات الإعلامية الرامية إلى القضاء على التمييز القائم على نوع الجنس، وتمكين النساء، وبخاصة النساء اللاتي يعشن في المناطق الجبلية والنائية والفقيرة ونساء الأقليات العرقية، من الحصول على فرص متساوية في التعليم والعمل والدخل؛ ومضاعفة الجهود المبذولة في منع ومكافحة العنف المتربط بالحملات الإعلامية الرامية إلى تغيير العقلية فيما يتعلق بتفوق الذكور.

٨٩- وتأمل فييت نام أن تستمر البلدان الأخرى والمنظمات الدولية في إطلاع فييت نام على تجربتها وفي تعزيز مساعدتها ودعمها لها في بناء قدرات موظفي الحكومة وقدرات الناس، ومن ثم تحسين الوعي بحقوق الإنسان.

-----